

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تحشيد التقارير الأربع تجاه الدليل الأول

حتى الآن قد استجمعنا فاستخرجنا أربع أنواع التقارير حول الدليل الأول - أصلية التعبدية - حيث:

1. قد أسلفنا بيانات أجود التقريرات والمحاضرات فإنها قد كونا الاستدلال من الصغرى والكبرى - حول تحصيل غرض المولى - ثم هاجمناها مفصلاً.

2. وقد سرد الشيخ حسين الحلبي عن أستاذنا النائيني استدلاً آخر بأن «حقيقة الأمر هو تحريك الإرادة فإذا انبعث المكأف ففي الحقيقة سيتحرّك نتيجة نفس الأمر لا داع آخر».

3. ثم أبدع الشيخ الحلبي تقريره الخاص معتقداً بأن «طبيعة الأمر وإطلاقه هو الذي يستدعي تحريك الإرادة بحيث سيستتبع هذا التحرיק عقلاً أن يُمثل العمل بنفس داعي الأمر - لا داع آخر - كي تتوفر الإطاعة عقلياً، ففي ضوئه سيتطلب طبع الأمر وإطلاقه التعبدية - أي بنية هذا الأمر المولوي - وذلك نظير:

Ø «العقود» حيث إن طبيعتها قد اقتضت اللزوم - لا لفظها: «بعت و اشتريت» - و من ثم أيضاً قد تولدت «أصلية لزوم العقود».

Ø «الشروط» فإن اعتبارها منوط بـألا تُضاد مقتضى العقد، وهذه المقتضيات تُخص ذات العقود - لا مقتضى لفظه -.

4. و نهاية التقريرات تمثل في كتاب الإشارات حيث قد امتاز تماماً عن التقارير السالفة فإنه قد صاغ استدلاله بالنظرية العرفية العقلائية - تجاه أصلية التعبد - فائلاً:

«في أن الأصل في الأوامر أن يكون متعلقها عبادة لا معاملة، إشارة: الأصل في الأوامر ايجاباً أو ندباً أن يكون متعلقها عبادة لا معاملة (أي توصيلية) فإن صدق الامتنال في الأوامر عرفاً لا يحصل إلا بقصد الامتنال (و نية نفس الأمر، إذن لم يتحدد الكرباسى أبداً حول إدراك العقل لتحقيل الغرض وأضرابه كما زعمه المحققان النائيني و الخوئي) فلو أمر المولى عبده بشيء فأتى به من دون باب تشتهي نفسه من دون ملاحظة أمر مولاه أو أتى به بقصد أن يقتل مولاه أو بنى على مخالفته ثم نسي أمر مولاه و أتى به من دون أن يخطر بباله أمره أو طلب منه ذلك الشيء عدو مولاه فأتى به لذلك لا من جهة أن مولاه أمره به، لا يُعد في شيء منها ممثلاً قطعاً (نظراً للرؤية العرفية حيث لا تحسبه مطيناً إذ لم يمثل بداعي الأمر) وأيضاً الناسى و الغافل لا يكونان مأموريين كما يأتي و الشاعر للأمر لو لم يعتبر في امثاله القصد كفاه إيقاع الفعل مطلقاً و لو كان مستهزئاً». [1]

فبالنهاية لم يستعرض الكرباسى أبحاث: «تحقيق الغرض بواسطة الإدراك العقلي و لا الصغرى و الكبرى و لا طبيعة الأمر» نهائياً.

و لكننا قد خدشنا التقرير الأول مسبقاً، وقد حان الأوان كى نضرب التقارير الثلاث برأمتها:

أولاً: أساساً لو لاحظنا «العرف و العقل» معاً لشاهدناهما يحكمان بالامتثال و الطاعة حتى لو لم يتو داعي هذا الأمر، فإنها لا يستوجبان الداعي حتماً بل يجزيان «انطباق المأْتَى» به على المأمور به» فحسب و المفترض لدى الشك في عبارية عمل ما أن الانطباق و إنجاز المُهَمَّة قد تحققـا إذ لا نمتلك دليلاً عرفيـاً أو عقليـاً على إحضار نية امتثال هذا الأمر أو أي قيد آخر، و لهذا لو شاء المولى عملاً زائداً لـتوجب إثبات المكلفـ لأن يقيـد الماء بالبرودـة، فالحالـي حيث إنـا شاكـون في «صدق الامتثال بلا داعي الأمر» فسيـدرـكـ العـرفـ وـ العـقـلـ مـعـاـ بـنـفـسـ مـطـابـقـةـ المـأـتـىـ بـهـ معـ المـأـمـورـ بـهـ بـلـ مـزـيدـ قـيدـ إـطـلاقـاـ.

ثانياً: إن مقالة الشيخ الحلبي الماضية: «عدم الاكتفاء بما يصدر عنه سهوا أو غفلة أو في حال النوم بأنّ الأمر لمّا كان محركاً لارادة العبد نحو المأمور به كان مقتضى ذلك اعتبار كون الفعل صادراً بالإرادة (النفس الأمر الصادر) و عدم الاكتفاء بما يصدر سهواً أو غفلة.» فسليمة إجمالاً، فرغم أنّ العرف لا يعدّ الغافل و النائم و... ممثلاً إلاّ أنه لو أنجز العمل بإرادته الجدية و المتنبهة -لا بدّاعي الأمر- لأدرجه العقل و العرف معًا ضمن المطعفين تماماً إذ المرتكز العرفي لا يطالب أزيد من الإرادة الجدية تجاه العمل، بينما الأعظم الثلاثة -الكرياسي و الحلبي و الحائر-. قد خلطا بين مسألة الغفلة و مسألة لزوم القصد فرّغموا أنه لو امثّل عفويًا و غافلًا لما عُدّ مطعياً ثم استنجدوا منه وجوب قصد امثّال نفس الأمر حتى يُعدّ مطعياً، ولكنّه استنتاج متزلزل أكيداً.

ثالثاً: من قال بأنّ محرّكية الأمر تستدعي أن يُصدر الداعي لنفس الأمر؟ بل الأمر يُعدّ محرّكاً بحتاً و لا يتوجّب قصد هذا الأمر بالتحديد، ففي امتداده، لو نَفَذَ الواجب بداع مصلحته أو منفعته أو ثوابه أو... لَعْدَ مطίعاً و مُثاباً عرفاً و عقلاً - مضاداً لصاحب الجواهر- بل و سِيُّئات حتّى في التّوصلّيات نظرأً لصدق الطّاعة و امتثال المأمور به - مضاداً للمحقّق الخوئيّ حيث قد استنكر المثبتة للتّوصليّ- و لكننا لا ندّعي أنّ كُلّ ما تترتب عليه المثبتة فهو عباديّ - زعمًا من بعض- بل لون التّعبديّة يُشرّق من دليل خارجي آخر - كالقرابة و الخلوص-.

أجل لو امتنع بغضنا و عناداً للملوك لما صدقت الطاعة أساساً إلا أن نقاشنا يحول حول الشاكّ و الغافل.

رابعاً: إن مقالته التالية: «إن الفعل بما أنه مأمور به لا ينطبق على تلك الأفعال (الخالية عن نية الأمر) غايتها أنها تكون «مسقطة للأمر» باعتبار كونها وافية بمصلحة المأمور به أو رافعة لموضوع الأمر و نحو ذلك من موجبات السقوط» فيعتقد أن «العمل الفارغ عن الداعي» رغم أنه لا يُعد مأموراً به ولكنّه مسقط و مُجز، بينما قد أعلن عمالقة الفقهاء بأن الامتثال بقصد ترتيب التواب لا بدّاعي الأمر. فسيُغْنِي بيّناً إذ لو امتنّ «بلا داعي الأمر» فالعرف إما يراه مُمثلاً أم لا، فلا يتعقل العرف بأن «التكليف ساقط بلا امتثال المأمور به» فإنه تهافت و تشوش ساطع.

خامساً: إن مقالته التالية: «يكفي في اعتبار كلّ منها «نفس الأمر» فإنّه بصرف «طبعه» يقتضي تحريك العبد نحو إرادة الفعل، و مقتضى ذلك طبعاً هو تحرك العبد نحو إرادة الفعل المذكور، و صيغورة إرادته ناشئة عن تحريك ذلك الأمر، كلّ ذلك يقتضيه السير الطبيعي في هذه السلسلة» مدحوض تماماً إذ العقل هو الذي يقتضي إنجاز الواجب مع الإرادة حتى يعتبره ممتنلاً - لا طبع الأمر اللفظي - فإنّ مهمة العقل هو أن يفتش امتحاله الصادر بإرادة جديّة قريبة حتّى يجزيه، فلا يُفكِّك العقل ما بين الامتحال بداعي الأمر أم بغiera إذ لا دليل يُلغى بحقيقة الدواعي و يُبطل عمل الغافل و الساهي - لدى ظرف الشكّ.

سادساً: لقد بالغ الشيخ الحليّ فحصر مقالة الشيخ الأعظم على فكرته قائلاً: «وللشيخ (الأعظم) قدس سره[2] فيأخذ الأجرة على المستحبات عبارة لا يمكن تفسيرها إلا بما ذكرناه (لا يُعد مأموراً به ولكنّه مسقط) من أنّ الفعل المستحبّ المأتى به «بداعي الأجرة» لا يكون مصداقاً للمستحبّ، فإن كان عبادياً بطلت الإجارة عليه وإنْ كانت الإجارة عليه صحيحة (ولهذا يرى الشيخ بأنّ أجير الحجّ الاستحبابي يَصنِع صنيعين: فعلٌ بعنوان المنوب عنه وبهذه الجهة سُيُصبح مستحبّاً لتحقيق القرية، وفعلٌ لمتعلق

الإجارة المرتبطة بعقد النائب و عمله فلا يتوفر الاستحباب إذ قد قَصَد الأجرة[3] و لكن لا التيام أبداً ما بين مقالته و مقالة الشيخ فإنَّ الشَّيخ لم يَتَفَوَّهُ بِأَنَّ الْعَمَلَ غَيْرَ مُسْتَحْبَ و لَكِنَّه مُسْقَطَ.

· سابعاً: ثمة ملاحظة مبنائية ضمن باب «حقيقة الإنشاء» حيث تَبَيَّنَا هناك أنَّ صيغة الأمر قد وُضعت «للحكاية عن إرادة المُنسِّأ»[4] فحقيقة الإنشاء هو إثبات عن الباطن و عن إرادته، ففي نسقه لا يُعد طبعُ الأمر إطلاقه محركاً - كما زعمه الشيخ الحلي - بل الإبعاث و التحرير و غيره من الآثار تُعد لازمة خارجية للأمر الإنسائي - لا أنها تُعد الموضوع له-[5] و خاصة على نظرية «الخطابات القانونية» فإنَّ المولى لا يلحظ المخاطب و المكلَّف بتاتاً كي يُحرِّكه بل يُقْنَن قانونه التشريعي - بأصل وجوب الصلاة و.... فحسب، أجل إنَّ التحرير أو الإبعاث نابع من الخطاب الشخصي الانفعالي إلى الأفراد - لا القانوني الكلي - .

[1] كرباسي محمدابراهيم بن محمدحسن. إشارات الأصول. ص112. ایران.

[2] المکاسب ۱۴۳:۲ و ما بعدها.

[3] و بين يديك الآن نصٌّ ببيانات الشَّيخ الأعظم قائلاً: «قلت: القرية المانع اعتبارها عن تعلق الإجارة، هي المعتبرة في نفس متعلق الإجارة وإن اتَّحد خارجاً مع ما لا يعتبر[3] فيه القرية مما لا يكون متعلقاً للإجارة، فالصلة الموجودة في الخارج على جهة النيابة فعل للنائب من حيث إنَّها نيابة عن الغير، وبهذا الاعتبار ينقسم في حقه إلى المباح و الراجح و المرجوح، و فعل للمنوب عنه بعد نيابة النائب يعني تنزيل نفسه منزلة المنوب عنه في هذه الأفعال و بهذا الاعتبار يتربَّ عليه الآثار الدينية و الأخرى لفعل المنوب عنه الذي لم يشترط فيه المباشرة، و الإجارة تتعلق به بالاعتبار الأول، و التقرَّب بالاعتبار الثاني» (المکاسب (انصاری - کنگره).

2 Vol. 145 قم، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشَّيخ الأعظم الأننصاري. الأمانة العامة

[4] حيث قد ناقش الأستاذ المعظم آنذاك مع كافة الأعلام فاصطفَّ تحقيقَ المحققين الحائرِي و الرَّشتِي و هي الحكاية عن الحقائق الباطنية، مضاداً لصاحب الكفاية - أي الطلب الإنسائي - و للمحقق النَّائيني - أي النسبة الإيقاعية - و للمحقق العراقي - أي النسبة الإرسالية - و للسيد الحكيم - أي النسبة التَّكوانية - و للمحقق البروجردي - النسبة الطَّلبية - و للمحقق الخميني - لإيجاد البعث و الإغراء - .

[5] و لكن نعلق عليه بأنَّ المشهور قالوا بأنَّ موضوع له الأمر هو البعث و التحرير ثم لازمه هو الإخبار عن إرادة المولى و لكن الأستاذ قد عكس ذلك معتقداً بأنَّ الموضوع له هو الإخبار عن الإرادة ثم لازمه هو البعث و التحرير، و لهذا قد تنازعوا و عكسوا اللازم مكان الملزم كما بيَّنا، فيبدو أنَّ المتبارِ من صيغة الأمر هو البعث و التحرير وفقاً للمشهور و النسبة البعثية ثم استدعى ذلك الإخبار عن إرادة المولى له.